مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٧٣

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٧/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كنياس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عُمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير غومرسال
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1994/1344)

94-87292

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا
تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (S/1994/1344)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.**

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة. أمام أعضاء المجلس التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، الوثيقة S/1994/1344.

أمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/1360 **التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.**

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

إذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **مرة أخرى تعرض الحالة في رواندا على مجلس الأمن. وهذا يتصل بصدمة الجرح الذي كان على رواندا أن تقاومه في أعقاب حادثة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤. والآثار المترتبة على تلك المأساة ما زالت بعيدة المدى، وأهمها يتمثل في زعزعة استقرار الهيكل الاجتماعي، وتفكيك الجهاز الحكومي وتشريد عامة السكان.**

وإذ نعالج قضية اللاجئين الكبرى، سواء داخل رواندا وخارجها، من اللائق ليس إلا الاعتراف على النحو المطلوب بالأبعاد الإنسانية للمشكلة. ولذلك، ومهما كان بمقدور المجتمع الدولي أن يفعله في الواقع في رواندا فإن العمل يجب أن يتوجه الى السكان ويركز عليهم، فضلا عن استهدافه تمكين الروانديين من نسيان تجاربهم المؤلمة واعتناق نفسية وثقافة تتسمان بالتكيف والتسامح المتبادل من أجل إعادة بناء المجتمع الرواندي في مجموعه.

وفي هذا السياق ترحب نيجريا بمضمون مشروع القرار الحالي، الذي يسعى الى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا لمدة ستة أشهر حتى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وهدفنا الرئيسي في المجلس، وهو الهدف الذي ينبغي أن يتشاطره المجتمع الدولي ككل، يتمثل في مساعدة رواندا على إقامة حكومة تقوم بأعمالها وإدارة تمتد في جميع أنحاء البلاد كدائرة واحدة يمكن فيها لجميع الروانديين تحقيق أقصى إمكانياتهم، بما يتماشى مع قدراتهم. وتتزامن مع الجهود الدولية الحاجة الملحة الى قيام حكومة رواندا بمواصلة جهودها والتعجيل بها بغية تهيئة مناخ يفضي الى بناء الثقة بين شعب رواندا - جميع أفراد الشعب. وفي هذا الصدد نشعر بالارتياح إذ نلاحظ أن الحكومة على استعداد للتعاون مع المحكمة الدولية التي يجري انشاؤها لمحاكمة الذين قد تثبت إدانتهم بارتكاب جرائم حرب خطيرة، بما في ذلك أعمال إبادة الجنس، المرتكبة في رواندا. ونشجع الحكومة على تيسير هذه العملية القضائية بروح من المساءلة والإنصاف والعدالة والمصالحة الوطنية.

وهناك مسؤولية إضافية انيطت ببعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا بموجب مشروع القرار الحالي تبدو لنا مفيدة بصورة خاصة كعامل يمكّن من بناء الثقة. وهذا يتصل بالجهد الرامي الى انشاء وتدريب قوة شرطة وطنية جديدة متكاملة لصون القانون والنظام. ونرى أن إنشاء نظام قضائي قوي، مدعوم بإدارة فعالة للشرطة والشؤون المدنية، من شأنه أن يساعد في المدى القصير الحكومة على جعل رواندا تقف على قدميها وتمكنها من متابعة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية.

وبالنسبة لمجتمع خربته وجرحته حرب أهلية ضروس، لا يمكن إلا التأكيد على الحاجة الى تدفق كاف ومستدام للمعلومات المفيدة التي يمكن أن تعلم وتثقف المواطنين، بعيدا عن البيانات التي تحمل الإثارة وتلهب العواطف. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الرامية التي زيادة قدرات رواندا على البث الإذاعي، الذي يهدف كذلك للوصول الى مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. ولذلك نحث حكومة رواندا على مد يد التعاون مع الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في رواندا في هذا الصدد.

وأخيرا، في إطار الجهود الحالية المبذولة لمساعدة رواندا على التصدي للحالة الراهنة، يجب على المجتمع الدولي أن يعترف بوجود حاجة ماسة الى تقديم المساعدة المالية والتقنية الكافية وغيرها من أشكال المساعدة الملموسة. وانه لفي هذا الإطار لا يغدو الصندوق الاستئماني لرواندا الذي أنشئ مؤخرا مشروعا فقط بل واجبا أيضا. وإننا نحيي الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي ساهمت بسخاء في تقديم الإغاثة وغيرها من أشكال المساعدة لرواندا. وإننا نشجع هذه البلدان والمنظمات على أن تديم، وأن تزيد في الواقع من إسهاماتها بما يتناسب مع ضخامة المشكلات التي تواجه رواندا. والأهم من ذلك، نطالب البلدان والمنظمات الأخرى التي لم تقم بذلك أن تقدم إسهاماتها تبعا لذلك. وما من شك أن بلدا يعاني العذاب يظل ممتنا للذين استطاعوا أن يهبوا لمساعدته في أصعب لحظاته.

إن وفد بلادي يؤيد تأييدا تاما مضمون وغرض وهدف مشروع القرار الحالي، وسوف نصوت مؤيدين بسرور.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1360.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الارجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الامريكية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ٩٦٥ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد صوتت فرنسا مؤيدة القرار القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا حتى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وتعتقد أن الإبقاء على عملية الأمم المتحدة في رواندا ضرورة لتمكين البلد من استعادة الاستقرار. وبالنسبة لنا ان العملية ضمانة لا غنى عنها أيضا لعودة اللاجئين الروانديين الى بلادهم ودمجهم فيها.

ونرحب كذلك بوزع مراقبي حقوق الإنسان في البلاد، وعددهم سوف يزداد الى ١٥٠ بحلول نهاية العام. وتنوي فرنسا أن تشارك بنشاط في هذا العمل، الذي ينبغي له أن يساعد في استعادة الثقة بين اللاجئين الذين عادوا فعلا الى رواندا.

وكما أكد الأمين العام في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، نجد أن مما يبعث على التشجيع البيانات التي أدلت بها السلطات الرواندية الجديدة الرامية الى طمأنة المشردين الروانديين وإقناعهم بالعودة الى الوطن. وتأمل حكومة بلادي أن تزداد هذه الجهود وأن يتم التوصل الى حل عادل لمسألة استعادة هؤلاء اللاجئين للممتلكات التي تركوها في رواندا عندما فروا الى البلدان المجاورة.

وإننا ندرك أن حكومة كيغالي تواجه اليوم حالة بالغة الصعوبة وأن المساعدة من جانب المجتمع الدولي ضرورية لمساعدة الروانديين على إعادة إعمار بلدهم. ولهذا السبب، قررت بلادي، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، تقديم مقدار كبير من المعونة لرواندا دون تأخير.

ومع ذلك، من الواضح أن المصالحة الوطنية بين جميع الروانديين لا تعتمد فقط على الموارد المالية المقدمة لحكومة رواندا. وفي هذا الصدد نلاحظ أن الأمين العام نفسه يؤكد في تقريره على أنه:

"في حين أن الافتقار للموارد المالية ظل يشكل عاملا رئيسيا يعيق الأنشطة الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية، توجد بعض الأسباب للاعتقاد بأن بوسع الحكومة أن تفعل المزيد، حتى مع مواردها الشحيحة، لضمان إدماج جميع الروانديين في العملية السياسية". (S/1994/1344، الفقرة ٩)

ويحدونا الأمل بأن يلقى هذا النداء آذانا صاغية.

وللسبب نفسه نشجع الحكومة الرواندية على زيادة تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وذلك كي تتمكن الأخيرة من البدء قريبا جدا ببث رسائل إذاعية تشجع اللاجئين على العودة.

لقد أدانت فرنسا باستمرار الأعمال التي تقوم بها الميليشيات في المخيمات لثني اللاجئين عن العودة. ومع ذلك من الواضح أنه بغية مواجهة الأثر الضار لهذه الميليشيات، التي تتحمل ذنب اقتراف أبشع الفظاعات في رواندا، يجب استعادة الثقة على نحو كامل في رواندا. ومن الضروري أيضا أن يتصرف مجلس الأمن فورا وأن يتخذ المقررات اللازمة لحل مسألة الأمن في المخيمات.

إن تنفيذ هاتين النقطتين - وهما استعادة الثقة في رواندا والأمن في مخيمات اللاجئين - سيمكن المجتمع الدولي من الاستمرار في التزامه التام بتسوية الأزمة الرواندية من خلال عودة اللاجئين، التي تشكل مقدمة لا غنى عنها لتحقيق المصالحة بين جميع الروانديين.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نعتقد أن مجلس الأمن اتخذ لتوه قرارين بالغي الأهمية بشأن الحالة في رواندا. الأول هو البيان الرئاسي المتعلق بالحالة الأمنية في المخيمات خارج رواندا. والثاني هو القرار الذي اتخذناه توا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا لفترة ستة أشهر أخرى. ويتعلق الإجراءان اللذان اتخذهما المجلس بمسألتين حساستين ومترابطتين. ومن الصحيح تماما أن تعتمد المسألتان معا اليوم، بيد أنه من الصحيح أيضا أنهما كانا موضوع إجراءين منفصلين.

ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا ما زال أمامها دور حيوي في كفالة أمن الأشخاص المعرضين للخطر في رواندا، وكذلك في عملية المصالحة الوطنية والتعمير في ذلك البلد. وأبرز مشكلة تواجه رواندا في الوقت الحالي هي، بالطبع، العدد الكبير من اللاجئين خارج البلد، والأشخاص المشردين داخله. ولا بد من تشجيع أولئك الأشخاص على العودة إلى ديارهم وقراهم بأسرع ما يمكن، ولكن الشاغل الأساسي لهؤلاء الناس هو ما إذا كانت هذه العودة مأمونة.

وكما وضح في البيان الرئاسي الذي اعتمد في المجلس يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، فإن الوجود المحايد والمستقل لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا أمر حيوي لإرساء الأحوال الأمنية التي يحتاجها العائدون. ومن ثم نعلق أهمية كبرى على المهمة الأولى التي أعيد التأكيد عليها في الجزء الأول من ولاية البعثة المنقحة، والتي ترد في الفقرة ٣ من القرار. وكما أكد الأمين العام في تقريريه الأخيرين، فإن الحالة في رواندا خطيرة جدا. فالحكومة الجديدة ورثت وضعا يكاد يبلغ حد الانهيار التام. والمؤسسات الوطنية والمحلية التي كانت تحكم المجتمع الرواندي وتجمع شمله إما انهارت كلية أو سُلبت مواردها ولم تعد قادرة على العمل إلا بطريقة بدائية. ومن الواضح أن المساعدة الدولية في توفير الإغاثة وبدء جهود التعمير أصبحت أمرا أساسيا بصورة مطلقة، كما أن الحماية التي تستطيع البعثة أن توفرها لهذه العمليات في إطار الجانب الثاني من ولايتها أضحت حيوية بنفس القدر.

إن الاعتبارات التي أشرت إليها توا هي لب توصيات الأمين العام بشأن الحالة في مخيمات اللاجئين خارج رواندا، وفي زائير على وجه الخصوص. فذلك التقرير يوضح أن الحالة الآن داخل المخيمات بلغت من السوء ما يستوجب بذل جهود عاجلة لإعادة إقرار الأمن في تلك المخيمات، وتشجيع اللاجئين فيها على العودة. وقد واجه الأمين العام المجلس ببعض الخيارات الصعبة. ورأي الأمين العام وممثله الخاص، ووفدي

يشاركهما هذا الرأي، هو أن الأمن لن يستقر في هذه المخيمات ما لم يتخذ إجراء لعزل اللاجئين الحقيقيين عن تأثير الزعماء السياسيين والقوات العسكرية وشبه العسكرية التابعة للحكومة السابقة.

وقد اقترح الأمين العام إنشاء عملية منفصلة لحفظ السلم تسعى إلى إقرار الأمن في المخيمات على أساس تدريجي، باعتبارها أقل العمليات عنفا، وأنها عملية يعتقد أنها على الأرجح ستكون فعالة. وكما تجلى في البيان الرئاسي اليوم فقد قرر أعضاء المجلس أننا بحاجة إلى مزيد من المعلومات عن مفهوم عمليات قوة من هذا القبيل، وإمكانية توفير الأفراد قبل اتخاذ قرار بشأن هذه التوصيات. ومع ذلك، يؤمن وفدي بأنه من المهم أن نسجل أننا لا نعتقد أن قوات خاصة للأمن يمكن أن تلعب دورا مفيدا في هذه المهمة. ونرى أن المسائل المالية والقانونية والقضائية التي قد تنشأ يمكن أن تجعل هذه القوة عديمة الفائدة.

ولا بد لي من أن أقول إننا نتساءل أيضا عما إذا كانت قوة حفظ السلم تستطيع أن تقوم بهذه المهمة وحدها. وليس لدينا أي شك في ضرورة وجود قوة عسكرية في متناول اليد، لأن الأشخاص الموجودين في هذه المخيمات، الذين ارتكبوا الجرائم في رواندا في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذا العام ثبت أنهم على قدر كبير من العنف، وأنهم قادرون على الرد العسكري ولكننا نعتقد أن المهمة المطلوب أداؤها في المخيمات هي في الواقع نوع من وظائف الشرطة وليست مهمة يقوم بها جنود ونعتقد أن الحاجة قد تستدعي عملية تقوم على قدرة بوليسية، على أن تزود بقدرة عسكرية احتياطية إن لزم الأمر.

وهذا يقودنا إلى مسألة أعم، وهي دور المدعي العام بمقتضى النظام الأساسي للمحكمة الدولية التي اعتمدناها. ويبدو لوفدي أن المدعي العام للمحكمة الدولية سيريد في مرحلة مبكرة أن يجري تحقيقات في هذه المخيمات بعينها، بل الواقع أن شواغله ستنصب على نفس الأشخاص الذين أشار إليهم الأمين العام في تقريره، بأنه من الضروري عزلهم عن اللاجئين الحقيقيين. وإذا كان المدعي العام سيجري هذه التحقيقات فسيكون بحاجة إلى مقابلة أولئك الأشخاص، وبالتالي سيحتاج إلى الأمن والحماية - والواقع أننا اشترطنا ذلك فعلا في القرار الذي اتخذناه اليوم، بالنص على أن المدعي العام وموظفيه سيحتاجون إلى موظفين للأمن، لكي يتمكنوا من تنفيذ مهامهم داخل رواندا. وتعقيبي على ذلك أنهم سيحتاجون إلى أولئك الموظفين للقيام بتلك المهام في مخيمات اللاجئين في جوما.

وفي رأينا أن تنفيذ القرار المتعلق بالمحكمة الدولية سيؤدي تلقائيا وبالضرورة إلى أن يضطر المجلس والمجتمع الدولي إلى دراسة نفس المسائل التي أثارها الأمين العام. وإذ ننظر إلى الأمام، نرى، بالتالي، دورا للمدعي العام، ودورا مرتبطا به لمتابعة مهام الشرطة، وربما أيضا، ومن أجل حماية الإثنين، ضرورة وجود قوة عسكرية قادرة على حمايتهما.

أخيرا، أود أن أقول إننا نتساءل عما إذا كان من الممكن تكليف بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا بهذا الدور العسكري الرادع، ونحن نخشى أن ذلك قد ينتقص من حيادها في رواندا، بين نفس اللاجئين الذين سيعتمدون، على البعثة لكي تحميهم لدى عودتهم إلى رواندا. ففي أذهان أولئك اللاجئين، ولتشجيعهم على العودة إلى رواندا، سيكتسب مفهوم حياد البعثة واستقلالها أهمية أساسية. لذا، نعتقد أنه من الأمور البالغة الأهمية أن مجلس الأمن اتخذ اليوم هذا القرار بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، وتمديد هذه الولاية لفترة ستة أشهر إضافية.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سرور وفدي أنه أيد القرار المتخذ منذ لحظات، والخاص بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا لفترة ستة أشهر إضافية. ذلك أننا نؤمن بأن هذه العملية تؤدي دورا حاسما في إرساء ظروف أمنية في رواندا بتواجدها المحايد والمستقل في كل أنحاء البلد. ويسعدنا أن القوات البريطانية استطاعت أن تضطلع بدور بناء في أعمال البعثة في هذا الصدد طيلة الأشهر القليلة الماضية.

كما أن قرار اليوم يوجه الانتباه إلى جانب آخر بالغ الأهمية من ولاية البعثة، وهو ممارسة مساعيها الحميدة للمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع عناصر المجتمع الرواندي. ويعتقد وفدي أنه دون وجود الإطار السياسي الذي تعالج فيه القضايا الأساسية

المتصلة بالمصالحة الوطنية، مثل ملكية الأرض وحقوق الملكية، سيتعذر خلق ظروف داخل رواندا تسمح للاجئين والمشردين بالعودة إلى ديارهم. ويحدونا الأمل في أن تتعاون كل الأطراف المعنية في إنشاء هذا الإطار على سبيل الاستعجال.

إن المؤتمر الاقليمي المقترح يمكن أن يؤدي دورا مهما في هذا السياق، ونأمل في أن يعمل جميع المعنيين لكفالة عقده في أقرب وقت ممكن.

يعترف وفدي بأنه بينما من الواضح أن مسؤولية حكومة رواندا هي تهيئة الظروف داخل البلد لتمكين اللاجئين من العودة، وبأن إبداء التزام حقيقي بالمصالحة الوطنية جزء أساسي من ذلك، فإن حكومة رواندا لا تمتلك الموارد لتتصرف بمفردها. فهي تحتاج الى مساعدة عاجلة وكبيرة لإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة. وفي هذا السياق أود أن استرعي الانتباه الخاص الى القرار الأخير للاتحاد الأوروبي بإتاحة ٦٧ مليون إكو من المعونة لرواندا للوفاء لهذا الغرض.

وكما لاحظ المجلس توا في بيانه، يتطلب إيجاد حل للمشاكل المروعة التي تواجهها رواندا وشعبها العمل داخل رواندا وفي المخيمات خارج حدودها. وأكثر المشاكل إلحاحا في المخيمات هي إرساء القدر الأدنى من الأمن اللازم لمواصلة تقديم الإغاثة الإنسانية. وبعد ذلك يبقى التحدي الأصعب الذي يتمثل في تهيئة الظروف في المخيمات التي تسمح للاجئين بالعودة الى ديارهم. لا يمكن أن تصبح المخيمات دائمة، ولا ينبغي السماح لها بأن تكون كذلك، أو أن تستخدم كقواعد لزيادة زعزعة استقرار المنطقة. ونلحظ التقارير عن التدابير الأخيرة التي اتخذتها حكومة زائير لإبعاد المشاغبين من المخيمات. لقد طلب المجلس توا من الأمين العام الإمعان في التفكير في هذه المسألة. وسننظر بعناية في أي مقترحات تفصيلية قد يطرحها ولكن أي اقتراح بإجراء لحفظ السلم يطرح على هذا المجلس ينبغي أن يكون قابلا للتنفيذ بسلاسة، وأن يبني، من حيث المبدأ، على التعاون مع الدول المجاورة، ولا سيما حكومة زائير، وهذا ما اتضح مؤخرا.

وختاما، نأمل أن يحرز تقدم مبكر بشأن وضع إطار سياسي للمصالحة واستئناف الحياة السياسية الوطنية. ونأمل أن يتلقى المجلس أيضا توصيات بشأن الأمن في المخيمات، الذي من شأنه أن يمكن المجلس من اتخاذ مزيد من القرارات بشأن هذه المسألة على وجه السرعة.

أخيرا، سنواصل القيام بدورنا في الجهود الدولية لدعم حكومة رواندا في جهودها الرامية الى تنفيذ سياساتها لإعادة التعمير وإعادة التأهيل.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد أيد الوفد الصيني على الدوام المجتمع الدولي في جهوده الثابتة لحسم الأزمة في رواندا، وما برح قلقا إزاء الحالة الأمنية المتدهورة باستمرار في مخيمات اللاجئين الروانديين في البلدان المجاورة ومتعاطفا مع الشعب الرواندي في معاناته.

إن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا قد بذلت جهودا هائلة للتخفيف من الأزمة الإنسانية في رواندا والنهوض بمصالحتها الوطنية، مما أكسبها العرفان والدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما رواندا وبلدان افريقية أخرى. وإن تمديد وتوسيع مجلس الأمن لولاية البعثة في قراره ٩٦٥ (١٩٩٤)، الذي اتخذ توا، قد دلل على دعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن بصفة خاصة للبعثة لزيادة جهودها للمساعي الحميدة للمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية في رواندا في موعد مبكر. كما أكد القرار أيضا على أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد الدعم للحكومة الرواندية وأن يشجعها على الاضطلاع بدور أكمل في تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين.

إننا نقدر الاتفاق الثلاثي الذي تم التوصل اليه مؤخرا بين حكومتي رواندا وزائير ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين الروانديين. ونأمل مخلصين أن تنفذ الأطراف المعنية في رواندا بإخلاص القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن لتحقيق المصالحة الوطنية عن طريق المفاوضات السياسية على أساس اتفاق أروشا. ولا يمكن للشعب الرواندي أن يتمتع ثانية بالسلم والاستقرار إلا بهذه الطريقة.

لقد صوت الوفد الصيني مؤيدا القرار ٩٦٥ (١٩٩٤). ولكنني أود أن أوضح أنه لدينا تحفظات بشأن عناصر القرار المعنية بموظفي حقوق الإنسان. إننا نوافق على

أن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا ينبغي أن تبذل أفضل ما في وسعها لحماية موظفي الأمم المتحدة في رواندا، ولكن الوفد الصيني ما برح يرى أن وكالات الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بواجباتها على التوالي طبقا للولايات الموكولة اليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن على مجلس الأمن بناء على ذلك أن يتجنب التدخل فيما يقع أساسا ضمن نطاق اختصاصات الوكالات الأخرى.

السيد يانييز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد نظرنا بالاهتمام اللازم في تقريري الأمين العام المؤرخين في ١٨ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي، اللذين يتناولان الحالة في مخيمات اللاجئين الروانديين وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا.

إن استجابة مجلس الأمن لهذين التقريرين موجودة في البيان الذي أدليت به توا، سيدتي الرئيسة، باسم المجلس في الجلسة التي سبقت مباشرة جلستنا الحالية، وفي القرار ٩٦٥ (١٩٩٤) الذي اتخذ توا. إن الاجرائين يظهران الاهتمام المستمر للمجتمع الدولي بمساعدة شعب رواندا في التغلب على المأساة التي عانى منها في الشهور الأخيرة عقب الإبادة الجماعية التي حصلت في ذلك البلد، وكذلك في الإسهام في إضفاء الاستقرار على الحالة في المنطقة.

إن البيان الرئاسي يجسد على نحو شامل ودقيق الشعور العام لدى أعضاء المجلس إزاء الحالة في مخيمات اللاجئين الروانديين، ولا سيما تلك الواقعة في زائير، ويذكر الأولويات في محاولة لوضع عدد من التدابير لكفالة الأمن وإمداد المساعدة الإنسانية في المخيمات، وكذلك للنهوض بالعودة الحرة للاجئين الى مواطنهم الأصلية. ما برحت الحالة في هذه المخيمات حساسة للغاية وهي تتطلب من المجتمع الدولي القيام بعمل عاجل.

ولهذا يأمل وفدي أن يسجل أهمية أن يعرف هذا المجلس في أقرب فرصة ممكنة، بغية اتخاذ قرار بشأن احتمال القيام بعملية لحفظ السلام، نتائج مشاورات الأمين العام والبلدان التي من الممكن أن تساهم بقوات وكذلك الوصف المفصل لأهداف العملية وولايتها وكلفتها.

وبالاضافة الى ذلك ينبغي أن يواصل الأمين العام دراسة جميع الوسائل الممكنة، حسب الاقتضاء، لمواجهة المشاكل التي تنشأ في المخيمات عن طريق التعاون الواجب بين المجتمع الدولي والدول المضيفة، وكذلك الدول الأخرى في المنطقة. وهذه الاجراءات يجب بالضرورة أن تصاحبها جهود موازية داخل رواندا ورامية الى تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة التعمير كأفضل سبيل لإضفاء الاستقرار على الحالة في البلاد وللنهوض بعودة اللاجئين. ونعتقد أن الإطار المرجعي السليم لرعاية مثل هذه المصالحة الوطنية هو اتفاق أروشا. ويجب أيضا أن ننهض بآلية تسمح باقامة حوار مثمر بين حكومة رواندا وممثلي اللاجئين بمشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الأخرى، إذا استدعى الأمر ذلك.

بهذا الأسلوب يتطلب الواقع المعقد للحالة الوفاء بالاحتياجات العاجلة للسلطات الرواندية لكي تتمكن من تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين وإعادة بناء البلد الذي يفتقر حاليا الى الحد الأدنى من الهياكل الأساسية تحقيقا لهذا الغرض. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك هذه الحالة إدراكا تاما وأن يقدم المساعدة اللازمة سواء أكانت مباشرة أو عن طريق صندوق استئماني ينشئه الأمين العام، وكذلك بتوفير الموارد اللازمة لخطة الانتقال من حالة الطوارئ الى الحالة الطبيعية في رواندا وهي الخطة التي وضعها ممثل الأمين العام.

إن القرار ٩٦٥ (١٩٩٤) الذي اعتمدناه لتونا بالإجماع يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا لفترة ستة أشهر. وهو يعيد تأكيد مهامها وفقا للقرار ٩٢٥ (١٩٩٤)، بما في ذلك الدور الهام بممارسة المساعي الحميدة للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية في إطار اتفاق أروشا للسلم.

وبالمثل تقرر توسيع نطاق ولاية البعثة لتشمل الإسهام في تحقيق الأمن في رواندا لموظفي المحكمة الدولية لرواندا وموظفي حقوق الإنسان، وكذلك المساعدة في إنشاء وتدريب قوة شرطة وطنية جديدة متكاملة. إن اسبانيا التي تشارك في هذه البعثة

بوحدة للنقل الجوي، ترحب بهذا القرار الذي يبين الدور الهام الذي تضطلع به البعثة في رواندا في الوقت الذي كيفت فيه ذلك الدور مع الظروف الجديدة القائمة في الميدان.

ونود أن نثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص ومبعوثه الخاص للشؤون الإنسانية في تنسيق استجابة الأمم المتحدة لمختلف جوانب الأزمة في رواندا.

ونعرب عن أملنا في أن تواصل حكومة رواندا، خلال هذه المرحلة الجديدة، تعاونها الكامل مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا على تنفيذ ولايتها.

إن اسبانيا تشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية الى ايجاد وتنفيذ الحلول لمساعدة شعب رواندا على التغلب على المحنة التي عانى منها مؤخرا. وفي الحقيقة، بالإضافة الى مشاركتنا في البعثة، تقدم حكومة اسبانيا مساعدات انسانية للاجئين والأشخاص المشردين تبلغ قيمتها نحو ١٠ ملايين دولار. وهنا أود أن أنوه لا بالجهود التي تبذلها الحكومة فقط، وإنما أيضا وبصفة خاصة بجهود المجتمع الاسباني الذي حشد جهوده بصورة لم يسبق لها مثيل في أي حالة طارئة سابقة.

وفي مجال حقوق الإنسان، استجبنا للنداء الذي وجهه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بإرسال ثمانية مراقبين الى رواندا. كما دأبنا على دعم الجهد الذي بذله المجتمع الدولي للمساعدة في إقامة العدل بعد الأحداث المأساوية التي وقعت في رواندا، بقيامنا بإحالة جميع الوثائق المتوفرة عن الموضوع الى لجنة الخبراء المشكلة بموجب القرار ٩٣٥ (١٩٩٤). وأرسلنا أيضا طبيبين شرعيين وخبيرين في الطب الشرعي وسنرسل قريبا مدعيا عاما. وستتاح نتائج التحقيقات التي سيقوم بها هؤلاء الخبراء للجنة، ثم لمكتب المدعي العام للمحكمة الدولية لرواندا في الوقت المناسب.

إننا ندرك أن جميع هذه الأعمال علاوة على الاتصالات والمساعدات الثنائية الأخرى تعتبر جزءا من الأولويات التي حددها مجلس الأمن والأمين العام للمساعدة في تهيئة الظروف داخل رواندا لعودة اللاجئين واستقرار الوضع في البلاد.

وفي هذا الصدد، قررنا أيضا الإسهام بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لغرض التعاون في أعمال تعمير الخدمات الأساسية في رواندا، وبمبلغ مماثل لمنظمة الصحة العالمية لتعمير المستشفيات في رواندا.

ولا يساورن أحدا الشك في أن اسبانيا يحدوها وطيد الأمل في أن ترى شعب رواندا يخرج من هذه الحلقة المفرغة من الكراهية بين الأشقاء التي عصفت به في الماضي، وأن يبدأ في بناء مجتمع قائم على القيم الديمقراطية والعدالة والتضامن.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في أعقاب الجرائم الجماعية في رواندا، شهد المجتمع الدولي هجرة لم يسبق لها مثيل من حيث عدد الأشخاص والفترة الوجيزة التي وقعت فيها. واليوم يحدث العنف ضد شعب رواندا المعذب، في المخيمات الموجودة في الدول المجاورة، التي لاذ اليها أكثر من مليون شخص هربا من حملة أعد لها جيدا جمعت بين الكراهية الإثنية ونشر معلومات زائفة لإشاعة الخوف.

إن حكومة رواندا يجب أن تعيد بناء دولة دمرتها الحرب ويجب أن تقيم مناخا يسمح بعودة اللاجئين من مخيمات اللاجئين في بوروندي وتنزانيا وزائير وكذلك إعادة توطين ما يقرب من مليوني شخص مشرد داخل أراضيها.

وعلى الرغم من أن الوضع في رواندا لا يزال قاتما، ثمة علامات مذكورة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر تبين أن الحياة تعود ببطء الى طبيعتها. ومن بين تلك العلامات استئناف القطاع الخاص بعض أنشطته، وفتح الأسواق وزيادة النشاط الزراعي، وكذلك إعادة فتح المدارس.

كما تشجعنا بعض الشيء بالتطورات الأخيرة على الصعيد السياسي. إن الحكومة تواصل المناداة بالمصالحة والسلام والعدالة، وقد تجاوزت مجرد التعبير

عن هذه الأفكار. ونرحب بصفة خاصة باندماج جنود من القوات الرواندية الحكومية السابقة في الجيش الوطني الرواندي وإعادة تعيين المسؤولين الإداريين المحليين من الحكومة السابقة.

إن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا حتى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ خطوة هامة. وقد أيد وفد البرازيل اعتماد هذا التمديد باعتباره اعرابا عن دعم المجتمع الدولي لشعب وحكومة رواندا في كفاحهما من أجل المصالحة الوطنية.

إن القرار ٩٦٥ (١٩٩٤) الذي اعتمدناه للتو ينص على الإسهام في ضمان أمن وحماية المشردين واللاجئين، وتوفير الأمن والدعم لتوزيع إمدادات الإغاثة وتنفيذ العمليات الغوثية وكذلك ممارسة المساعي الحميدة لتحقيق المصالحة الوطنية في إطار اتفاق أروشا للسلم. وبالإضافة الى ذلك تم توسيع نطاق ولاية البعثة لتشمل كفالة الأمن، داخل أراضي رواندا، لموظفي المحكمة الدولية لرواندا وموظفي حقوق الانسان العاملين في البلد.

ونحن على يقين من أن حكومة رواندا تدرك أن عليها أن تتخذ الإجراءات الضرورية لمنع كل ما يخل بالهدف النهائي وهو المصالحة الوطنية وبعودة جميع الروانديين الى ديارهم.

ونشعر بالقلق من الأخبار عن قيام قوات الحكومة الرواندية السابقة بتجنيد وتدريب قوات جديدة في مخيمات اللاجئين. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، تبعث هذه الأنشطة على القلق من أن تلك القوات تعد لاستئناف المواجهة، بعواقبها الوخيمة المعروفة للجميع

إن على المجتمع الدولي أن يساعد حكومة رواندا في تخفيف محنة شعبها. ويجب ضمان الأمن في مخيمات اللاجئين لتمكين كل الروانديين الذي يرغبون في العودة الى ديارهم من أن يعودوا اليها بحرية وأمان.

وينبغي توفير كل الوسائل اللازمة للحكومة الرواندية ليتسنى لها أن تزاول أعمالها بصورة سليمة. إن الافتقار الى الموارد يمنع القطاع الحكومي من استئناف نشاطه. والأمين العام كان على حق عندما ذكر أن هذا كان عاملا حاسما في عدم قدرة الحكومة على ترجمة اعلاناتها المتعلقة ببناء الدولة الى برامج وأعمال ملموسة.

لقد صوتنا لصالح القرار ٩٦٥ (١٩٩٤) لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا لأن ذلك يعبر عن إرادة المجتمع الدولي بالاستمرار في دعم محاولات المصالحة الوطنية وإحلال السلام والاستقرار في رواندا.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا ممتنون للأمين العام على تقريريه المؤرخين ١٨ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ المتعلقين برواندا.

من دواعي الأسف أن التقريرين يقدمان صورة تبعث على الجزع. إن حكومة رواندا الفتية لا تزال بحاجة ماسة الى الموارد اللازمة لتشغيل الإدارة المدنية، ناهيك عن الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهمة الضخمة، مهمة إعادة تعمير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

وقد تعقدت الحالة بصورة لا متناهية بما أفيد أنه يجري في مخيمات اللاجئين الروانديين، لا سيما في زائير.

إن الجهود التي تبذلها قوات الحكومة الرواندية السابقة لتجنيد وتدريب وتجهيز قوة كبيرة، وعزمها على القيام بعمليات عسكرية ضد حكومة رواندا الحالية، لا بد أن تشجب. ولذلك، ينبغي القيام بكل شيء ممكن لوقف وعكس اتجاه عسكرة مخيمات اللاجئين.

إن حكومة باكستان تتعاطف تماما مع حكومة رواندا وتشجعها على أن تواصل، وأن تزيد حقا جهودها لتوسيع نطاق قاعدتها. ومع هذا، نرى أيضا ضرورة أن تلقى الحكومة الرواندية تفهما ودعما أكبر من المجتمع الدولي وبخاصة البلدان المانحة. ونرى أن أهم ما هو مطلوب من المجتمع الدولي، في المرحلة الراهنة، هو أن يوفر لحكومة رواندا على الأقل الحد الأدنى من الموارد التي تحتاج إليها للقيام بوظائفها الأساسية بشكل كاف. وإذا ما أمكن تحقيق ذلك، فإن تدابير ممكنة أخرى تتعلق بتشجيع عودة اللاجئين، وأيضا بتحقيق مصالحة وطنية أوسع نطاقا في رواندا

ستحظى بأهمية أكبر وفرصة أفضل للنجاح. لقد أيد وفد بلادي القرار الذي اتخذ توا، لأننا نجده متفقا تماما مع وجهات نظرنا. ونقبل توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ من القرار. ومع هذا، إن للأمين العام وممثله الخاص أن يقررا ما إذا كان بالإمكان القيام بالمهام الإضافية الموكولة للبعثة على نحو فعال بالموارد المتاحة في الوقت الحاضر للبعثة، أو ما إذا كان ذلك من شأنه أن يتطلب أية زيادة لقوة البعثة. إن المجلس لم يصدر - عن حق - حكما مسبقا بشأن هذه المسألة.

وإن وفد بلادي لا يزال يعرب عن تقديره وتأييده الكامل للأمين العام وممثله الخاص وأيضا لجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا للطريقة الفعالة التي يُضطلع بها بولايتها بالرغم من المصاعب الهائلة القائمة.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلادي في البداية أن يشكر الأمين العام على تقريره بشأن الحالة في المخيمات وبشأن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا. وينتهز وفد بلادي أيضا هذه الفرصة ليشكر السيد كوفي عنان وفريقه وكذلك الممثل الخاص للأمين العام في كيغالي، الذين يرأسون البعثة، وكذلك البلدان المساهمة بقوات.

إنني أود أن أدلي بتعليقاتي، ليس بشأن الجوانب العسكرية للبعثة، وإنما بشأن ما أنجزته حكومة رواندا وذلك، في جملة أمور، بفضل وجود قوات البعثة على الساحة. كما يعرف الأعضاء أنشئت حكومة رواندا قبل أربعة أشهر تقريبا. وخلال هذا الوقت القصير، وبغير موارد، تمكنت هذه الحكومة الفتية من أن تحقق ما يلي.

كانت المهمة الرئيسية لحكومة الوحدة الوطنية الواسعة القاعدة التي أنشئت في تموز/يوليه ١٩٩٤ هي القيام بالمهمة الكبيرة، مهمة المصالحة الوطنية في إطار تنفيذ اتفاق أروشا للسلم. وعلى المستوى السياسي، أدمجت جميع عناصر مجتمعنا - باستثناء العناصر التي شاركت في الإبادة والمذابح الأخرى - في مختلف المؤسسات الوطنية. وأود أن أذكر أيضا دمج ما يزيد على ٢ ٠٠٠ جندي من القوة الحكومية الرواندية السابقة في الجيش الوطني الرواندي. وأذكر لعلم المجلس أن الجيش كان في عام ١٩٩٠ مكونا من ٤ ٠٠٠ جندي.

لقد أنشأت الحكومة إدارة إقليمية تعمل على تعزيز المصالحة الوطنية، كما يدل على ذلك كون جميع الحكام الإقليميين - عدا واحدا - من المدنيين، وأيضا إعادة تعيين اثنين من الحكام من النظام السابق.

إن رئيس الجمهورية، ونائب الرئيس، ورئيس الوزراء، وسائر الوزراء يحثون باستمرار على المصالحة والسلم والعدل في التجمعات الكبرى التي تنظم في أنحاء البلاد. والجمعية الوطنية، التي أنشئت مؤخرا، تتضمن جميع الأحزاب السياسية في البلاد - عدا واحدا - بما في ذلك أحزاب الجيش؛ ونحن نذكر أن أحد الضباط الذي كان جزءا من جيش الحكومة الرواندية السابقة عضو الآن في البرلمان ممثلا للجيش الوطني.

وإذ أنتقل الآن الى الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، فإن عقبات متنوعة أعاقت جهود حكومة بلادي عن تحقيق النتائج. نود أن نذكر النقص في الأفراد وفي الموارد الضرورية أو عدم كفايتها. لقد اغتيل مهنيون مدربون جيدا كثيرون، أو شوهوا أو أجبروا على النفي. وإن نهب قوات الحكومة السابقة للمصارف، وتدمير البنيات الاقتصادية والإدارية والتعليمية والاجتماعية، والحالة الرهيبة التي تمليها اتصالاتنا ونظامنا للطاقة، ونقص مياه الشرب، كلها تعوق بشكل خطير عمل الحكومة.

وهذه المعوقات جميعا تفسر السبب في أن الحكومة غير قادرة على تنفيذ سياستها، سياسة المصالحة الوطنية وإعادة البناء.

لهذه الأسباب جميعا، تحتاج الحكومة الرواندية الى المزيد من المساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف لتمكينها من الوفاء بتوقعات الرأيين العامين الوطني والدولي، إزاء المصالحة الوطنية، واستعادة السلام الشامل، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لرواندا التي دمرتها الحرب. إن رواندا حكومة وشعبا - لما كانت تواقه الى تحمل مسؤولية تنمية البلاد - تستحق

هذه المساعدة المزدوجة لإحياء الاقتصاد الوطني وإعادة بناء جميع القطاعات الحيوية للبلاد.

ومع أن بعض الرغبة قد أبديت في إطار المجتمع الدولي لمساعدة رواندا على إعادة بناء البلاد، فإنه مما يؤسف له تماما أن بعض البلدان تلجأ الى وضع عقبات أخرى تحت تصرفها لتحرم رواندا من المساعدة الخارجية الكبيرة التي تحتاج إليها. إن بعض البلدان - في مناوراتها لوقف المساعدة - تطلب من الحكومة الرواندية أن تفعل أكثر مما في طاقتها - أن تفعل المستحيل - كشرط لتلقي تلك المساعدة.

ولهذا، يود وفد بلادي أن يطلب من المجتمع الدولي أن يستنكر هذا الموقف وأن يساعد رواندا على الحصول على المساعدة الاقتصادية الكبيرة ذات الأهمية الحيوية لرواندا حكومة وشعبا وذلك على وجه السرعة. وينتهز وفد بلادي هذه الفرصة ليشكر الدول والمنظمات التي استجابت لهذا النداء فعلا.

في الختام، صوت وفد بلادي مؤيدا هذا القرار ليبدي التأييد الذي تود حكومة بلادي أن تقدمه لعمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة. لكن علينا مرة أخرى أن نبلغ أعضاء المجلس بأن الأولوية الوطنية الآن هي إعادة البناء الوطني، وليس الجنود والأسلحة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

إن حكومة الولايات المتحدة يسرها أنها أمكنها تأييد القرار الذي اتخذ توا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا. لقد قامت البعثة بعمل غير عادي في ظروف صعبة ومتغيرة بسرعة. ونحن نود أن نشكر بشكل خاص جميع البلدان المساهمة بقوات التي استجابت لنداءات الأمين العام بالمساهمة في البعثة.

لقد استجابت البعثة، وقائد القوة والممثل الخاص للأمين العام بشكل جدير بالتقدير للحالة المتطورة في رواندا. لكن بسبب أن الحالة في رواندا قد تغيرت منذ مدد المجلس ولاية البعثة في المرة الأخيرة، كان من الضروري أن توضح تلك الولاية في القرار الراهن. وإننا جميعا ندرك تماما أن البعثة أدت عملا مثاليا لتوفير الحماية بكل أنواعها للأفراد المدنين الدوليين، سواء المشاركين في المساعدة الإنسانية، أو في التحقيق في الادعاءات بارتكاب الإبادة، أو في رصد حقوق الإنسان، أو في أية أنشطة أخرى ضرورية. ومع هذا، كانت الولاية موضوعة أصلا قبل إقامة المحكمة الدولية لرواندا وقبل وزع المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان لمراقبي حقوق الإنسان. ولذلك، توضح الولاية المجددة أن الحماية من حق مراقبي حقوق الإنسان وأفراد المحكمة. ونحن لا نعتقد أن أفرادا إضافيين للبعثة سيكونون مطلوبين للاضطلاع بوظائف الحماية هذه التي بدأت البعثة في أدائها فعلا.

وتقوم حكومة الولايات المتحدة باستعدادات لإيفاد محققين ومدعين وموظفي دعم للعمل مع المحكمة الدولية. ومن المهم أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا بتوفير الأمن لجميع موظفي المحكمة وكذلك لمقار عملهم لضمان قيامهم بعملهم بفعالية دونما خوف على سلامتهم الشخصية. ونحن واثقون بأن البعثة ستضع ترتيبات أمنية بالتشاور الوثيق مع المدعي العام الأول ورئيس موظفي حقوق الإنسان وحكومة رواندا.

إن عنصر الشرطة المدنية في البعثة ما زال يعمل منذ فترة. وإن المجلس قد شجع البعثة، في بيانه الرئاسي الصادر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، على مواصلة الأنشطة التي يقوم بها مراقبو شرطتها المدنية. ونكرر الإعراب عن ذلك التأييد في القرار الحالي.

ونعتقد أن البعثة يمكنها تنفيذ هذه المسؤوليات في حدود مواردها في الوقت الحالي. وإذا قرر الأمين العام أن من الضروري توفير موارد اضافية في المستقبل فينبغي أن يبلغ المجلس بذلك. ويمكننا، في ذلك الحين أن نفكر في الإذن بموارد اضافية.

وختاما، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر للأمين العام وموظفي الأمانة العامة هنا في نيويورك والعاملين في الميدان، على ما قاموا به من عمليات الرصد والتحليل الدقيقين لمختلف جوانب أزمة رواندا، كما يتجلى في التقريرين الطويلين والمعقدين اللذين قاموا بإعدادهما في غضون أقل من أسبوع. ونحن نقدر جهودهم.

استأنف مهمتي بصفتي رئيسة للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠